

والطموح، وقواعد التصميم أو السمات، والعلاقة بين المساهمات المحددة على المستوى الوطني والدعم، والمعايير الفنية وتتضمن التوقيت وتحديد موضع هذه العناصر في نص الاتفاقية.

اختلفت الأطراف حول إذا ما كانت قائمة المعلومات المسبقة الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني تنتمي إلى نص الاتفاقية.

أكدت العديد من الأطراف على تناول التفاوت والتباين في المسؤوليات أولاً وتتضمن ذلك سواء إذا كان سيتم تطبيق التفاوت والتباين على الكل أو على البعض فقط بالنسبة للجوانب المحددة في هذا القسم.

ثم نظرت الأطراف في كيفية تنظيم النص حول هذه الجوانب، حيث تم عرض صياغة من أحد الأطراف وتم عرضها على الشاشة. اقترحت مجموعة أن يبدأ القسم بنص يُشير إلى المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة.

ثم نظرت الأطراف في التوقيت، والمحاسبة/ الشفافية (الفقرة 4، 4، 4 مكرر و4 خامساً). طالب أحد الأطراف بعملية مبسطة ومسبقة للنظر في الالتزامات وإجراءات التعديل لزيادة الالتزامات.

وبالإشارة إلى الصلات والروابط بين العديد من الفقرات المختلفة، شددت بعض الأطراف على صعوبة التعامل بصورة كاملة مع الصياغة دون الحصول على نظرة عامة على القسم.

وفيما يتعلق بالقواعد والتوجيهات المتعلقة بالمحاسبة (الفقرة 5)، حددت الأطراف "خيارات ريفية المستوى". طالب بعض الأطراف بنقل هذه الفقرة إلى الجزء الخاص بالشفافية.

وافقت الأطراف على أن تعمل مع الميسرين المتشاركين على النص بصورة غير رسمية وأن تنظر في المقترحات الناتجة عن ذلك في الجلسة المسائية مع إعطاء الأولوية للمقترحات الناشئة عن عمل الأطراف.

التمويل: تولى جورج بورستنج (النرويج) وديان بلاك لين (انتيجوا باربودا) رئاسة المجموعة المنبثقة التي انعقدت في فترة بعد الظهر. ونظرت هذه المجموعة في نص حول التمويل (المادة 6) والذي تم تنقيحه بواسطة الميسرين المتشاركين. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت مجموعة من الدول مقترحاتها حول القياس والإبلاغ والتحقق من الدعم. وتركزت التعليقات العامة من الأطراف حول النص المبسط على: وضع النص في القرار أم في الاتفاقية، ومجالات القيام بالمزيد من التبسيط والتفويض، وإمكانية "بلورة" الخيارات الموضوعية.

ونظرت الأطراف في النص المبسط والمُنقح فقرة بفقرة، واقترحت فقرات جديدة وحذف فقرات أخرى ونقل البعض الأخرى. وأشارت الأطراف إلى عدم الاتفاق على الدخول في عمليات هيكلية، وأنه لم يتم التوصل إلى حل في التفاوت والتباين في المسؤوليات.

عبرت الأطراف عن وجهات نظر مختلفة حول ديناميكية الاتفاقية وتغيير الموارد الاقتصادية المحلية والخطوات الخاصة بزيادة تعبئة تمويل المناخ.

وناقشت الأطراف الهدف من المقترحين حول: تعزيز نطاق وفعالية تمويل المناخ، والإقرار بدور الموارد المحلية. أشار بورستنج الميسر المتشارك أنه على الرغم من عقد مناقشات بناءة حول بعض الجوانب الخاصة بقسم التمويل، إلا أنه يبدو أن مناقشات المجموعات المنبثقة تتراجع إلى الوراء، حيث تتمسك الدول بمواقفها. وانفتحت الأطراف على

مؤتمر تغيير المناخ المُنعقد في بون الخميس 22 أكتوبر / تشرين الأول 2015

انعقد الجزء الحادي عشر من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز يوم الخميس 22 أكتوبر / تشرين الأول. انعقدت المجموعات المنبثقة طوال اليوم لمناقشة: الالتزام والبنود الأخيرة، والتخفيف والتمويل، والتكيف والخسائر والأضرار وشفافية الإجراءات والدعم، ومسار العمل 2 وتنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وفي المساء، انعقد اجتماع لفريق الاتصال المفتوح باب العضوية لمناقشة التقدم المُحرز.

المجموعات المنبثقة للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز

الامتثال والبنود الأخيرة: تولت سارة باعشن (المملكة العربية السعودية) وآيا يوشيدا (اليابان) تيسير أعمال المجموعة المنبثقة التي انعقدت في المساء.

وحول الكيانات والترتيبات المؤسسية التي ستخدم الاتفاقية (المادة 15)، تم تقديم مقترحات حول: الأليات، قرارات مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في الاتفاقية، وتوجيه مؤتمر الأطراف العامل لهذه الكيانات والترتيبات المؤسسية.

وحول المتطلبات الأخرى وحقوق اتخاذ القرار (المادة 17) تضمنت المقترحات: إلزام الأطراف بتقديم المساهمات المحددة على المستوى الوطني، والإشارة إلى القسم عام (المادة 2 مكرر). وتضمنت المقترحات الأخرى: مكان مخصص للتخفظات في المادة 24، ومكان مخصص لإجراءات الامتثال غير العقابية في المادة 17، والإشارة إلى المرفق 10 في التعديلات (المادة 19) في نهاية الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالحد الأقصى لموعد الدخول في حيز التنفيذ (المادة 18)، أبلغت الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ بأنه بينما يُسهل التحقق من عدد الأطراف، إلا أنه يجب على الأطراف أن تقرر إذا ما كانت ستستخدم قوائم أو قواعد البيانات المستخدمة في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ وذلك لتحديد نصيبتها من تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

كما تم عقد المزيد من المناقشات حول محتوى ونطاق المواد الخاصة بالتعديلات (المادة 19) والمرفقات (المادة 20). وبعد الإشارة إلى أن هذه المواد تعتمد على قضايا مثل أين سيتم التعامل مع المساهمات المحددة على المستوى الوطني، أشارت بعض الأطراف إلى قلقهم حول محاولات تناول قضايا جوهرية في مواد فنية.

عرضت سارة باعشن، الميسر المتشارك، نسخة مُنقحة من النص الخاص بالامتثال (المادة 11) وطالبت أعضاء الوفود بالتنسيق فيما بينهم حول مقترحات تقريب وجهات النظر.

التخفيف: تولى فرانس بيريزا (سويسرا) وفوك سينج كوك (سنغافورة) تيسير أعمال المجموعة المنبثقة التي عُقدت في الصباح. وبدأت المجموعة في النظر في مقترحات الأطراف حول التخفيف (الفقرتين 2 و3 من المادة 3).

أشارت الأطراف إلى المجالات المحورية وهي: التفاوت والتمايز في المسؤوليات، والإعداد، والإبلاغ بالمساهمات وتنفيذها، وخصائصها، ونوعها (مساهمات/ التزامات/ إجراءات) والشكل القانوني، والتدرج

يشارك في كتابة وتحرير هذا العدد من نشرة مفاوضات الأرض [enb@iisd.org](http://www.iisd.org/enb@iisd.org) © Earth Negotiations Bulletin، وجيليان نيلسون، د. أناليزا سافاريسي، ود. أنا شولز، وفيرجينيا وايزمان المحرر الرقمي: كيارا وورث. الترجمة العربية: نهي الحداد. المحرر د. باميل تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD): لانسجون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة للنشرة هي الاتحاد الأوروبي وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتعاون الدولي، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام للنشرة خلال سنة 2015 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشؤون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في النشرة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن النشرة، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، يمكن الاتصال بمدير الخدمات الإخبارية تلفوناً 1-646-536-7556، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: USA 10022, NY 300 East 56th St., 11D, New York. يمكن الاتصال إلكترونياً: anna@iisd.org

يمكن تناولها في مواد أخرى؛ والحاجة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، فضلاً عن الدعم المالي؛ والحاجة إلى آلية محتملة جديدة للحصول على الدعم المستمر لبناء القدرات بناءً على بروتوكول مونتريال.

فريق الاتصال الخاص للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز

أثناء عملية التقييم التي أجريت خلال الفترة المسائية، أشار الميسران المشاركون للتقدم الذي أحرزته المجموعات المنبثقة. وأعرب مندوب الاتحاد الروسي عن عدم رضاه عن "الصورة الوردية المبالغ فيها" التي رسمها الميسران المشاركون، وطلب بعض التوضيح عن الخطوات المقبلة.

حذرت مندوبة فنزويلا من أنها "قد شاهدت هذا الفيلم من قبل، وأنه لم ينتهي نهاية سعيدة"، وأشارت إلى أسفها لبدء التقييم على الرغم من استمرار اجتماع التنسيق لرؤساء وفود مجموعة الـ 177 الصين، ولاستبعاد المرشحين من مفاوضات المجموعة المنبثقة.

أعربت مندوبة جنوب أفريقيا، نيابةً عن مجموعة الـ 177 الصين عن الالتزام ببناء المزيد من الثقة، وتساءلت عما إذا كانت وجهات نظر المجموعة "لا تزال يكتثرت بها". وطلبت وشاركتها في ذلك مندوب جزر المالديف، نيابةً عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ومندوب السودان، نيابةً عن المجموعة الأفريقية، توضيحاً عن الطريق إلى الأمام ودعت إلى استئناف عملية التقييم بعد إنتهاء مجموعة الـ 177 الصين من أعمال التنسيق. وإعرباً عن قلقه إزاء وتيرة التقدم، طلب مندوب المجموعة الأفريقية أيضاً بعض التوضيح عن خيارات "عدم وجود نص" وعن مهمة الميسرين المشاركين.

وأوضح أحمد دوغلاف (الجزائر)، الرئيس المشارك، أنه كان يعتزم تعليق عملية التقييم بعد تقارير الميسرين المشاركين. واقترح أن تواصل المجموعات المنبثقة عملها خلال الفترة المسائية وأن تتاح نتائج عملها على الموقع الإلكتروني يوم الجمعة. كما اقترح عقد اجتماع بين الرئيسين المشاركين ورؤساء الوفود بعد ظهر يوم الجمعة. واتفقت الأطراف على إجراء تقييم للنظر في سبل المضي قدماً في صباح يوم الجمعة.

في الأروقة

مع اقتراب نهاية الجزء الحادي عشر من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز والانقضاء السريع للوقت المتبقي قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في باريس، عبر العديد من الأطراف عن الارتباك الذي يشهده أسلوب العمل، وعبروا عن أسفهم نحو الاستمرار في "التجميع والتصنيف والدمج" الذي يحدث وتساءلوا عن مدى وجود وقت متاح لمناقشة مداخلات النص التي تم إدرجها.

عبر أحد أعضاء الوفود عن شعوره بالإحباط وقال "ما لدينا الآن ليس نصاً يستطيع تقديمه إلى الوزير". وأشار آخر إلى أن بعض مقترحات التسوية التي ظهرت في الدورة الأخيرة للفريق العامل قد اختفت وتم الارتداد إلى مواقف الأطراف في جنيف بدلاً منها.

وفي فترة بعد الظهر، أشار أحد المرشحين ذوي الخبرة إلى أنه "يبدو أن الضغط والإحباط قد ساعدا على الإسراع في وتيرة العمل غير الرسمي". ونتيجة لذلك ذكر أحد أعضاء الوفود "على الأقل تم الإسراع في عمل المجموعات المنبثقة" وتم سحب بعض الخيارات وتحفظت الأطراف في إضافة نص جديد. ومع ذلك، ذكر آخرون أنها بمثابة لعبة "خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء". وعند مغادرة جلسة التقييم المسائية الموجزة، عبر البعض عن قلقهم من أن "العملية يجب أن تهتم بما هو أبعد من حالة النص". وأشاروا إلى أن "الأطراف سوف تنظر في الإجراءات بصورة صارمة حتى تتجنب تكرار الماضي".

ملخص وتحليل نشرة مفاوضات الأرض: سيكون ملخص وتحليل نشرة مفاوضات الأرض الخاصة بالجزء الحادي عشر من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز متاحاً يوم الاثنين 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 على الموقع الإلكتروني: <http://www.iisd.ca/climate/unfccc/adp2-11/>

إمكانية الاجتماع في المساء وعبرت عن عزمها في العودة بمقترحات لتقريب وجهات النظر.

التكثيف والخسائر والأضرار: في فترة بعد الظهر، افتتح أندريا غيريرو (كولومبيا)، الميسر المشارك، الجلسة للتعليق على نص الاتفاقية الذي يتناول التكثيف (المادة 4). قدمت مجموعة من الأطراف فقرة متفحة (3 مكرر) حول إجراءات التكثيف بوصفها نابعة من الدول وتراعي النوع الاجتماعي وتشاركية وتتسم بالشفافية الكاملة وتستند إلى العلم.

بعد المشاورات والمراجعات التي تناولت الخيار الأول للعلاقة بين التخفيف والتكثيف (الفقرة 2)، سحب أحد الأطراف النص الخاص به، مصرحاً أنه قد تم استعادة التوازن، ووافقت الأطراف على حذف الخيار الثاني.

قدم طرف آخر صياغة للترتيبات المؤسسية (الفقرة 11)، مشيراً إلى ضرورة قيام مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في الاتفاقية بدراسة إطار عمل التكثيف بالتفصيل بهدف تعزيز اتساقه وفعالته.

طلب أحد الأطراف، إضافة "الأطراف الأخرى التي تحتاج إلى دعم" إلى "الدول النامية" في النص بأكمله، وعارضت مجموعة من الأطراف هذا الاقتراح. وتم تسوية الخلاف بإضافة حاشية سفلية. واقترح طرف آخر تناول الأمور المتعلقة بدعم التكثيف في المجموعة المنبثقة المعنية بالتمويل.

أعربت مجموعة من الأطراف عن قلقها إزاء اتخاذ "إجراء غير تقليدي للغاية"، ودعت الوفود إلى الامتناع عن تغيير مقترحات الأطراف الأخرى.

وفيما يتعلق بنص القرار الخاص بالتكثيف، قامت الأطراف بعمل مداخلات تتعلق بالتعاون الإقليمي، ومراجعة مدى اتساق وفعالية الترتيبات المؤسسية الخاصة بالتكثيف في إطار الاتفاقية، والاعتماد على العمل والعمليات القائمة.

بعد إجراء الإدخال والحذف ووضع الأقواس، وافقت الأطراف على استخدام نص الاتفاقية الخاص بالتكثيف (المادة 4) والأضرار والخسائر (المادة 5)، ونص القرار المتخذ بشأن الموضوعات ذاتها باعتبارها الأساس الذي يستند إليه العمل. وافقت الأطراف على التشاور فيما بينها حول المفاهيم التي تم وصفها بأنها تحتاج إلى مزيد من التوضيح. وافق غيريرو، الميسر المشارك، على إجراء تنقيح مبدئي وإعادة تنظيم النصوص للنظر فيها من قبل الأطراف يوم الجمعة.

الشفافية: تولى فوك سينغ كوك (سنغافورة) وفرانز بيريز (سويسرا) المشاركة في تيسير أعمال هذه الدورة التي انعقدت في فترة بعد الظهر حول المادة 9. وحول نتائج الاجتماعات غير الرسمية المعنية بالنطاق (الفقرة 1)، أعربت الأطراف عن رضاها عن التقدم المحرز في الخيارات الأربعة على التوالي: التأكيد على النهج الثنائي، والإشارة إلى المرونة دون النهج الثنائي، والتميز والتفاوت في المسؤوليات على ثلاث مستويات، وذكر الهدف ببساطة شديدة.

أكدت العديد من الأطراف على أن مقترح الميسرين المشاركين الجديد لتقريب وجهات النظر حول الهدف (الفقرة 2) هو "نقطة إنطلاق عظيمة لبدء المفاوضات". وحول الخيار الذي تضمن التكثيف، دعت العديد من الأطراف إلى الإشارة إلى تبادل المعلومات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، بدلاً من "الإنجاز". وفيما يتعلق بخيار التوسع في الهدف (الفقرتين 3 و3 مكرر)، اختلفت الأطراف على عدة أمور من بينها دمج التقسيم إلى نهج ثنائي في النص.

اختلفت الأطراف على مضمون الفقرتين 4 و5، حيث وصفها البعض "بتقديم التقارير والمراجعة"، في حين وصفها البعض الآخر "بالنطاق والترتيبات المستقبلية". وحث كوك، الميسر المشارك، الأطراف على التفكير ملياً في وجهات النظر حول ترتيب الفقرات، مشيراً إلى أنهم غير ملزمين بالمنطق الحالي للورقة غير الرسمية.

اقترحت بعض الأطراف جعل مواد الاتفاقية موجزة للحفاظ على المرونة والسماح بالمشاركة الواسعة، وترك التفاصيل للقرارات أو للنظر فيها من قبل مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في الاتفاقية. وحذرت أطراف أخرى من ذلك، حيث أن الأطراف "بحاجة إلى معرفة ما الذي يقومون بالتوقيع عليه".

واصلت المجموعة المنبثقة عملها بقراءة ما تبقى من المادة 9، وأجرت مناقشات حول بعض القضايا مثل: استخدام مصطلحات محددة والحاجة المحتملة لصياغة جديدة "للمراجعة" أو "التقييم"، والقضايا الشاملة التي